انعكاسات واردات السلع البيئية في الدول العربية على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة(آفاق 2030)

دكتورة ليلى شيخة

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر

الدكتور أحمد شكيب كاهية

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر

الملخص:

يتناول هذا البحث مسألة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بواردات السلع البيئية. وتحاول الورقة الكشف عن وضعية الدول العربية إزاء هذين المتغيرين، بهدف التأكد، بأسلوب وصفي، من أنها استطاعت استغلال وارداتها من بعض السلع الصديقة للبيئية لتحسين رصيد بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة.

لذلك، تمت الاستعانة بالنظام المنسق(1996) HS code-6للحصول على احصائيات الواردات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة comtrade للفترة 1990-2015، كما تم الحصول على بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية فشلت في توجيه واردات مجموعة السلع البيئية الواردة في الورقة لخدمة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بها على الرغم من نجاحها في تحسين مؤشرات أخرى.

Abstract

The present research discusses the relationship that may exist between sustainable development goals'(SDGs) indexes and environmental goods' (EG) imports. The paper will examine the Arab countries situation towards those two variables, aiming at confirming, in a descriptive method, weather they succeeded in exploiting some of their environmentally friendly goods imports to increase the score of the related SDGs.

To do so, we used the 1996 HS code-6 to get statistics about imports from UN-comtrade database for the time series 1990-2015, and statistics of SDGs indexes were collected from the World bank database. The research concluded that the Arab countries failed to use their EGs' imports to serve related SDGs despite of the success reached in improving other development goals.

تقديم:

لقد فرضت القضايا ذات العلاقة بالبيئة نفسها بشدة على الساحة الدولية، سيما بعد أن بلغ الاختلال البيئي حدا ينذر بنتائج وخيمة على هذا الكوكب، حاليا وبالنسبة للأجيال القادمة. فأضحى الحفاظ على البيئة خطا أحمر أثناء ممارسة أي نشاط اقتصادي. مما جعل العلاقة القائمة بين البيئة والتجارة –من باب المساهمة في تحرير تجارة السلع البيئية لتيسير الحفاظ على البيئة–من بين أهم النقاشات التي برزت في مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة منذ 2001.

لقد أثمرت تلك النقاشات ضبط قائمة للسلع البيئية التي ستستفيد تجارتها من إجراءات التحرير عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها. بل عرف العالم عدة قوائم صادرة عن جهات مختلفة، منها قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDوالمكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostatومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTADورابطةالتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC، ناهيك عن القائمة العربية للسلع البيئية.

وبالمقابلأثير جدل حول حقيقة الآثار الإيجابية التي قد تنجم عن هذه المساعي، إذ يُعتقد أن تساهم تجارة السلع التي تضمها تلك القوائم في الحفاظ على البيئة وترقية النمو الاقتصادي ودفع التنمية المستدامة قدما وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية لنشر المعارف والتكنولوجيا النظيفة،بالإضافة إلى إتاحة السلع غير الملوثة للاستهلاك العام، مما يؤدي في النهاية إلى خدمة المواطن والبيئة على حد سواء. وتماشيا مع هذا الاتجاه قامت منظمة الأمم المتحدة بدورها بمحاولة لضبط قائمة بعدد من المؤشرات لقياس تحقق تلك النتائج فيما يسمى بأهداف التنمية المستدامة في أفاق 2030حيث يتم تتبع تحقق 17هدفا في مختلف دول العالم.ويفتح ذلك مجالا **للتساؤل** حول طبيعة الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق باستيراد السلع الصديقة للبيئة والمستخدمة لبلوغ تلك الغايات.

فرضية الدراسة:من منطلق أن الهدف الأساسي من الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في سياق هذه الدراسة ينْصَب في وعاءترقية التنمية المستدامة، فإن هذه الدراسة تفترض الآتي:

تطور واردات الدول العربية من السلع البيئية ينعكس إيجابا على قيم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الهدف من الدراسة:في ضوء ما تقدم سيحاول هذا البحث دراسة الموضوع بإسقاطه على حالة الدول العربية، ويهدف من هذا السقاط إلى:

- التعرف على وضعية الدول العربية إزاء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- الكشف عن واقع واردات السلع البيئية في الدول العربية؛
- التحقق من نتائج مساعي الدول العربية أثناء تشجيع تجارة السلع البيئية،سيما على تحسين مستوى معيشة المواطن العربي مقاسة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:تبنّى هذا العمل دراسة وصفية (عن طريق المنحنيات البيانية) وتحليلية للبيانات التي تم الحصول عليها. وقد تم جمع بيانات واردات السلع البيئية من قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtradeعن طريق استنطاقها بالاعتماد على تصنيف السلع البيئية باستخدام النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها عند مستوى ستة أرقام 6-digit HS code-نسخة1996. أما بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة فتم استقاؤها من قاعدة بيانات البنك الدولي.وستركز هذه الورقة على بعض السلع البيئية وعلى المؤشرات الفرعية وعدد من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 1990-2015، حيث تعد سنة 2015تاريخا لآخر البيانات المتوفرة عن المؤشرات المدروسة، مع إمكانية الاستعانة ببيانات سنة 2016لبعضالمؤشراتمتكاندلكمتاحا.

أولا، تصنيف السلع البيئية

على الرغم من الجهود المبذولة منذ تسعينيات القرن العشرين لتعريف السلع البيئية إلا أن الدول لم تتفق بعد على تعريف جامع لها، ويعود ذلك إلى الخلفيات المنفعية التي استندت إليها الدول التي لديها مساهمات لتعريف السلع البيئية والمعايير المعتمد عليها في التصنيف، بالإضافة إلا صعوبة مجاراة التطور التكنولوجي الذي يساهم في ظهور سلع جديدة باستمرار، مما يصعب من إمكانية حصر المجموعة الكاملة للسلع البيئية.

وقد أشارت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*[1] إلى أن نصف عدد السلع البيئية التي يمكن استخدامها في العشر أو خمسة عشر سنة التي تلي 2003 مازالت غير معروفة بعد.[2] ومهما كان من اختلاف، فإن السلع والخدمات البيئية تعبر فقط عن تلك المجموعة من السلع والخدمات التي حظيت باهتمام خاص في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة في نوفمبر 2001. وتنقسم إلى قسمين:

1. **التكنولوجيات البيئية التقليدية،*EstablishedEnvironmentalTechnologies-EET***: وتسمى اختصارا بالصنف أ- *Class A* . ويمكن القول بأنها تكنولوجيا معدة أساسا لأغراض بيئية كما تدل عليها التسمية. ويتعلق هذا النوع بالمواد المصنعة والسلع المستخدمة بصفة مباشرة لتأمين الخدمات البيئية[3]كمعالجة المياه المستعملة وإدارة النفايات الصلبة والتحكم في تلوث الهواء.[4] ومن أمثلة السلع التي تنتمي إلى هذا الصنف،الصمامات وأدوات الترشيح (التصفية) والمضخات وآلات الضغط (ضغط الهواء أو الغاز) والصهاريج والحاويات والمواد الكيميائية المستخدمة في تصفية المياه وأقنعة التخفيف من الضوضاء.[5]

2. **المنتجات المفضلة بيئيا (ذات الأفضلية البيئية)، *EnvironmentallyPreferableProducts-EPP***: وتعرف أيضا بالصنف ب-*Class B*. وورد في تعريف *OECD* أن هذا النوع يتضمن المواد الصناعية والاستهلاكية غير المعدة خصيصا للأغراض

---

[1]. *Organization for Economic Cooperation and Development.*

[2].UNCTAD, **Trade and Environment Review 2003** (New York and Geneva: United Nations, 2004), p.35.

[3]. Edmundo Claro & Nicolas Lucas, "Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods", **Delivering Sustainable Development in Negotiations on Environmental Goods and Services**, An ICTSD Informal Roundtable (ICTSD: Geneva, 12-13 October 2006), p.4.

[4]. Commission on Trade in Goods and Services, Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries, Non-Edited Version, Document N° TD/B/COM.1/EM.21/CRP.1 (July 3, 2003), p.2.

[5]. Claro& Lucas, Op. Cit., p.4.

البيئية، غير أن إنتاجها أو استخدامها النهائي أو التخلص من مخلفاتها لديه آثار سلبية ضئيلة أو آثار إيجابية كامنة على البيئة، قياسا إلى مواد بديلة تؤدي الوظيفة نفسها أو توفر المنافع نفسها.[1]

يفيد التعريف أن للسلع التي تنتمي إلى هذا الصنف فائدة بيئية على الأقل في مرحلة من مراحل دورة حياة المنتَج،[2] وهي عادة ما تستخدم للتطبيقات المنزلية أو لأغراض تجارية، ومنها المطاط الطبيعي والمواد الزراعية العضوية والصباغ الطبيعي والصابون العضوي الخالي من الفوسفات والصمغ واللدائن والتجهيزات المستخدمة في توليد الطاقة النظيفة (أو المتجددة) والإيثانول والوقود النظيف أو المتجدد.[3] وقد عكفت الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية منذ 1992 على ضبط قائمة توافقية للسلع البيئية في العديد من المحاولات، لعل أهمها القائمة المشتركة لدول OECD وAPEC على الرغم مما يشوبها من قصور.[4]

ومن منطلق اعتقاد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتكامل الأهداف البيئية وأهداف تحرير التجارة لجميع الدول، فقد اعتبرت المنظمة إطارا دوليا مناسبا لاستكمال التفاوض متعدد الأطراف، وقد حدد الفاتح من جانفي2005 كآخر أجل للتفاوض حول السلع البيئية. وعندما انطلقت العملية في إطار مجموعة التفاوض المختصة بقضايا تحرير الأسواق *Negotiating Group on Market Access- NGMA* تم تداول القائمتين المعدتين من قبل *OECD* و*APEC*. وقد انقسمت الدول المتفاوضة إلى فريقين: أحدهما يؤيد الاعتماد على القائمتين معا والآخر يرفض اعتبارهما قاعدة صالحة لبدأ التفاوض.[5] وبدوره تقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2005بمبادرة تختلف عن تلك التي ساهمت بها *OECD* و*APEC*، حيث تم وضع قائمة تضم عددا محدودا من السلع الأساسية المفضلة بيئيا والتي تمثل أهمية تصديرية للدول النامية، وسميت القائمة *UNCTADEPP-Core List*.[6]

وقد اختير الترميز المنسق كلغة للتعبير عن السلع البيئية، غير أن هذا الاختيار لم يكن مناسبا إلى درجة كبيرة حيث وجد أن العديد من السلع التي تحتويها قائمة *OECD* غير معبَّر عنها وفق الترميز المنسق ذي الستة أرقام مما يصعب عملية التفاوض

---

[1]. Commission on Trade in Goods and Services, Op. Cit., p.2.

[2]. Robert M. Hamwey, **Environmental Goods**: **Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?** (Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development –ICTSD, December, 2005), p.5.

[3]. Claro& Lucas, Op. Cit., p.4.

[4]. للاطلاع على تفاصيل مختلف المحاولات ونتائجها يرجى الاطلاع على: صالح فلاحي وليلى شيخة، "واقع تحرير تجارة السلع البيئية في الدول العربية"، مجلة **بحوث اقتصادية** عربية، العدد 50، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص.61-64؛

Lynn Mytelka, **Technology Transfer Issues in Environmental Goods and Services**, **An Illustrative Analysis of Sectors Relevant to Air-pollution and Renewable Energy**, Issue Paper No. 6 (Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development –ICTSD, 2007), p.11 &p.14 ;Fahmida A Khatun, **Environmental Debates in the WTO**: **Defining Bangladesh's Interests**, Centre for Policy Dialogue-CPD Occasional Paper Series, Paper N° 35 (Dhaka, Bangladesh: CPD, February, 2004), p.28

[5]. Khatun, Op. Cit., p.33.

[6]. Sustainable Development and Productivity Division of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in The ESCWA and Arab Regions**, Document N° E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1 (ESCWA, 22 October 2007), p.13.

بشأنها.[1] ومن أصعب المشاكل التي واجهتها المفاوضات عدم التوافق بين قائمتي *OECD* و*APEC* عند التعبير عن السلع بالترميز المنسق، كما أن السلع المشتركة بين القائمتين لا تمثل سوى 30% من العدد الكلي للسلع.[2] وعلى الرغم من ذلك ظلت القائمة المشتركة لـ *OECD* و*APEC* تحظى بتأييد أغلب الدول.[3]

ومن منطلق أن القائمتين لا تحتويانإلا على جزء بسيط جدا من السلع من الصنف ب التي تعد ذات أهمية تصديرية بالنسبة للدول النامية، عملت هذه الأخيرة على وضع قائمة خاصة بها. غير أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 2005 لم تكن تسمح بالتمييز بين السلع حسب طريقة صنعها، مما يجعل الدول النامية تركز مجهوداتها في تعريف السلع من الصنف ب على الاستخدام النهائي لها والتخلص من مخلفاتها.[4]

وقد بدأ الاهتمام بدراسة واقع تجارة السلع والخدمات البيئية في الدول العربية بموجب قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة*CAMRE* عام2003. ونُفّذ هذا القرار في شكل مبادرة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا –الاسكوا بتطبيق برنامج إقليمي حول بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة في المنطقة العربية، في إطار مشروع تنمية أوسع تابع للأمم المتحدة. وقد تمخض عن هذه المبادرةقائمة مرجعية للسلع البيئية أعدتها اللجنة الفنية لـ *CAMRE* في ديسمبر 2006.[5]

ثانيا، واقع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (آفاق 2030) في الدول العربية

تم الاتفاق على رزنامة التنمية المستدامة عام 2015 من طرف الدول والحكومات الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.[6] ويضم المشروع في أفاق 2030 سبعة عشر هدفا[7] يتم قياسها وتتبعها بالاستعانة بـ 169 هدفا فرعيا (يطلق عليها الغايات) يُعنى بحياة الكوكب والانسان ورفاهيةالمعيشة.وللسهر على تحقيق تلك الأهداف تم انشاء قسم خاص لها في كنف هيئة الأمم المتحدة يسمى *Division for SustainableDevelopment*.ومؤخرا بمناسبة الدورة الثامنة والأربعين لمجلس الإحصاء لهيئة الأمم المتحدة في مارس 2017، تم

---

[1]. Commission on Trade in Goods and Services, Op. Cit., p.3.

[2] .Khatun, Op. Cit., p.29.

[3]. انظر: قائمة تفصيلية للسلع البيئية الصنف أ في الملحق رقم 1

[4]. Hamwey, Op. Cit., p.5.

وتجدر الإشارة أن قوائم السلع البيئية التي اقترحتها *OECD* و*APEC*و*UNCTAD* لا تعد الوحيدة، حيث قدمت العديد من الدول المتفاوضة اقتراحات مختلفة تعتمد على معايير متباينة. ولتحديد قوائمها الخاصة أعطت كندا واليابان والولايات المتحدة تعاريف واسعة للصناعات البيئية بينما عمدت دول أخرى إلى تضييق المفهوم مثل ايطاليا وألمانيا والنرويج، إذ تم حصرها في النشاطات المعدة خصيصا لمنع التلوث والخدمات التجارية ذات العلاقة بها مثل الهندسة والبحث والتطوير والعمل الاستشاري. انظر:

UNCTAD, Trade and Environment Review 2003, Op. Cit., p.35.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص.ص.1-2. انظر تفاصيل القائمة العربية في : فلاحي وشيخة، مرجع سابق، ص.ص.68-69 وأيضا: إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، "قائمة السلع العربية البيئية للاسترشاد بها في إعداد السياسات البيئية الوطنية ومفاوضات التجارة العالمية"، **اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 11-13 ديسمبر 2007)، ص.ص.18-96 (متفرقة)

[6]. Sustainable development Knowledge Platform, https://sustainabledevelopment.un.org/about, Last visited: September 27, 2017

[7]. انظر تفاصيل الإعلان عن الأهداف في الموقع الرسمي للمشروع:

https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld, Last visited: September 27, 2017

وانظر الملحق رقم 2 للاطلاع على قائمة الأهداف

تحيين المتغيرات التي تقيس الغايات الـ 169ليبلغ عددها232 مؤشرا فرعيا.[1]وقد صدر حتى 2017 ثلاثة تقارير تتناول وضعية دول العالم حول تلك المؤشرات. وستحاول هذه الورقة، فيما يلي، تقديم نظرة عامة عن عدد من المؤشرات في الدول العربية. وقد تم اختيارها استنادا إلى ثلاثة معايير. أولا، وفق توفر الاحصائيات في قاعدة بيانات الأمم المتحدة. وثانيا، وفق الملحق رقم 1 حيث تم فيه التنسيق بين قائمة السلع البيئية مقسمة حسب نوع الخدمة البيئية المقدمة وبين قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وثالثا، تم اشتقاق مؤشرات التنمية المستدامة التي لها علاقة فقط بالواردات وينطبق ذلك على الهدفين السادس والسابع وبعض غايات الهدف الثالث عشر أما البقية فهي متعلقة بقضايا مختلفة كالصحة والتعليم مثلا.

الشكل 1: مؤشر انبعاثات C02 في الدول العربية خلال الفترة 1991-2015

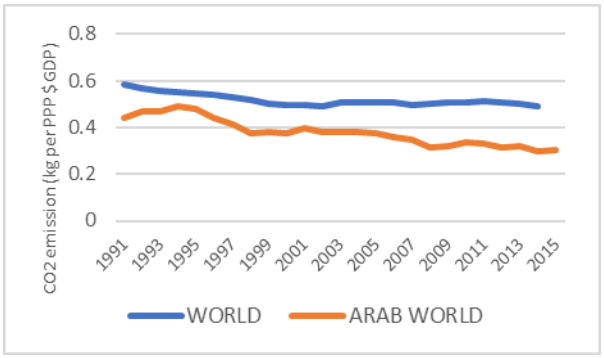

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: September 29, 2017

الشكل 2: مؤشر انبعاثات C02 في الدول العربية كنسبة من مؤشر الانبعاث العالمية خلال الفترة 1991-2014

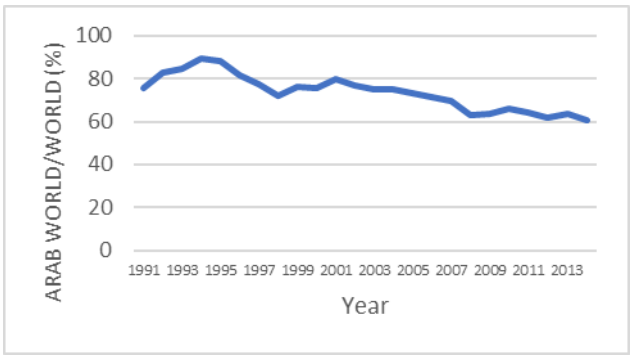

Sourcehttp://databank.worldbank.org,Last Visited: September 29, 2017

يتضح من الشكل 1 آن انبعاثات غاز ثاني آوكسيد الكربون في الدول العربية تعرف انخفاضا من سنة إلى اخرى خلال الفترة الموضحة بوتيرة متسارعة في معظم السنوات، لكنها ليست أفضل حالا من دول العالم مجتمعة، حيث يبدو هذا التحسن متذبذباعلى طول الفترة. غير أن الانخفاض المستمر لمؤشر انبعاثاتC02 لا يدل بالضرورة على وضعية جيدة إذا ما تمت مقارنة القيم مع ما تم تسجيله على مستوى العالم، حيث يبين الشكل 2 أن انبعاثات الغاز في الدول العربية تمثل النسبة الأكبر من الانبعاثات العالمية وهي تتعدى الخمسين بالمائة على طول فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين 60.9% و89.4%، مما يدل على أن الدول العربية تؤثر بشكل سلبي وملحوظ على تلوث الهواء على الرغم من كونها لا تنتمي إلى زمرة البلدان المصنعة. وربما هذه الحالة تعود على قلة المساحات المكسوة بالأشجار والتي قد تساعد في امتصاص الغازات السامة.

الشكل 3: مؤشر الأشخاص الذين يتخلصون من الفضلات بشكل غير لائق في الدول العربية كنسبة من العدد الكلي للسكان خلال الفترة 2000-2015

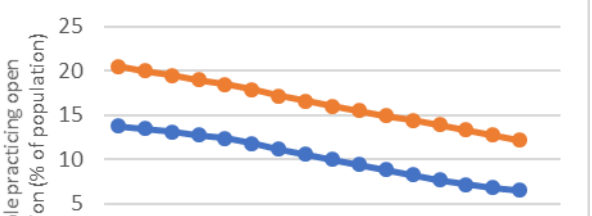

الشكل 4: نسبة الأشخاص الذين يتخلصون من الفضلات بشكل غير لائق في الدول العربية إلى نسبتهم عبر العالم خلال الفترة 2000-2015

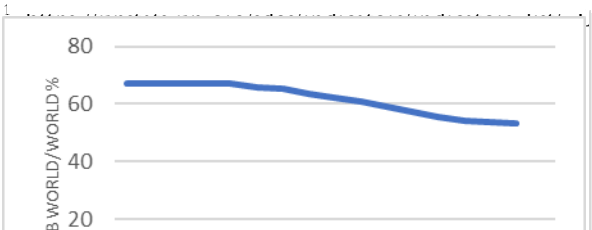

يبين الشكل 3 أن عدد الأشخاص الذين يتخلصون من فضلاتهم في الطبيعة بشكل غير لائق في تحسن مستمر خلال فترة الدراسة، حيث تنخفض نسبتهم من سنة إلى أخرى. ويتناسب ذلك تماما مع ما يحدث عبر العالم. غير أن نسبة هؤلاء مقارنة بالعالم تعكس وضعية بيئية مزرية في الدول العربية، حيث يتراوح معدلهم ما بين 53.33%و67.22% وهي بذلك تتعدى النصف. وسواء تعلق الأمر بالعالم أو الدول العربية فإن وضعية الريف تبدو أسوأ من حال المدينة كما يوضحه الشكلان 5 و6. غير أن الملفت للانتباه أن حدود نسب السكان الحضر الذين يتخلصون من فضلاتهم بشكل غير لائق في الدول العربية لا تختلف عما هو عليه الوضع في دول العالم حيث لا تتعدى في الحالتين 5% من عدد السكان.

الشكل 7: نسبة المرافق الصحية المحسنة في الدول العربية خلال الفترة 1991-2015

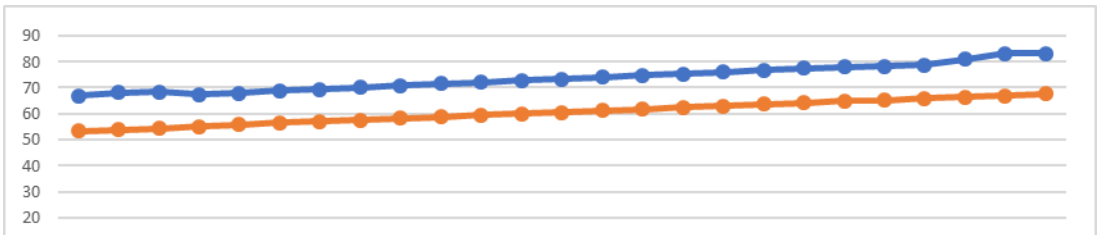

الشكل 8: نسبة المرافق الصحية المحسنة في الدول العربية في المناطق الريفية والحضرية خلال الفترة 1991-2015

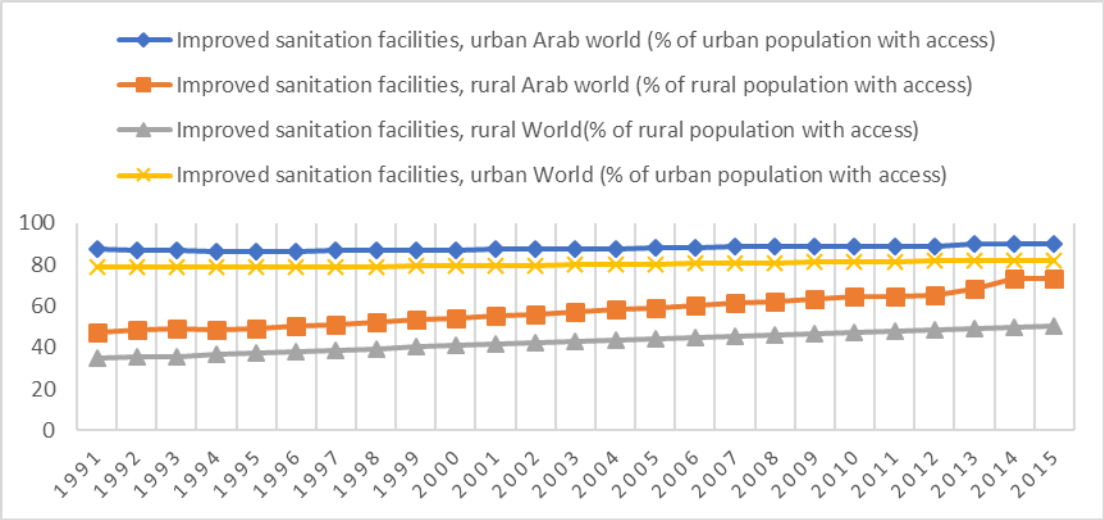

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: September 30, 2017

يقصد بالخدمات الصحية في هذا المؤشر ما يتعلق بالتخلص من الفضلات البشرية وليس ما يتعلق بالصحة بصفة عامة. ويبين الشكل 7 أن وضعية المرافق الصحية شهدت تطورا مستمرا منذ 1994حيث تتعدى قيمة المؤشر 67%في جميع السنوات، حتى أنها قاربت 91%عام 2016. والوضعية الجيدة نفسها تنطبق على سكان المناطق الحضرية والأرياف كما يبينه الاتجاه العام للمؤشرات الثلاثة في الشكلين7 و8.[1]والملفت للانتباه أن نسبة الأشخاص الذين يستفيدون من تحسين للمرافق الصحية في الدول العربية أفضل من مثيلاتها على مستوى العالم على طول السلسلة خلاف المؤشرات السابقة المدروسة، سواء تعلق الأمر بالمؤشر العام أو مؤشر المناطق الريفية أو الحضرية. وهذا دليل على أن مساعي الدول العربية في هذا المجال كانت جادة ومثمرة.

الشكل 9: مؤشر الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات اللازمة للطبخ في الدول العربية خلال الفترة 2001-2015

[1]. تم ر

يوضح الشكل 9 أن الوضعية بالنسبة لعدد الأفراد الذين يستفيدون من الوقود النظيف وتكنولوجيات الطبخ كنسبة من عدد السكان جيدة أيضا، حيث أن هناك اتجاها عاما نحو التحسن مثل بقية دول العالم. وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في الدول العربية في أسوأ أحوالها 76.6%. وتظهر قيم هذا المؤشر في الدول العربية أفضل من دول العالم كما هو الحال في مؤشر المرافق الصحية. ويشير ذلك إلى أن الدول العربية تميل في اهتمامها بمؤشرات التنمية المستدامة إلى التركيز على كل ماله علاقة بحياة الأُسر.

الشكل 10: مؤشر الحصول على الكهرباء كنسبة من السكان في الدول العربية خلال الفترة 1991-2015

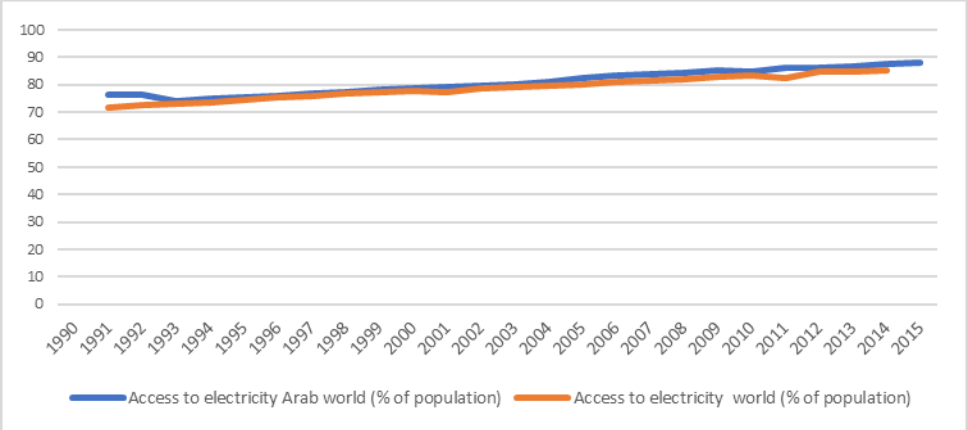

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: September 30, 2017

يتضح من الشكل 10 أن الافراد المستفيدين من الكهرباء كنسبة من السكان في تطور مستمر خلال الفترة الموضحة، وهي تقريبا لا تختلف مطلقا عن الوضعية العالمية، حيث أن الفرق بين المجموعتين لا يتعدى في أسوأ الأحوال 4.6%.[1] ويؤكد ذلك ما تم التوصل إليه في المؤشر السابق حول اهتمام الدول العربية بما يمس حياة الأسر بشكل مباشر.

الشكل 11: نسبة الافراد المستفيدين من الخدمات الصحية الأساسية والخدمات الصحية الآمنة في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016

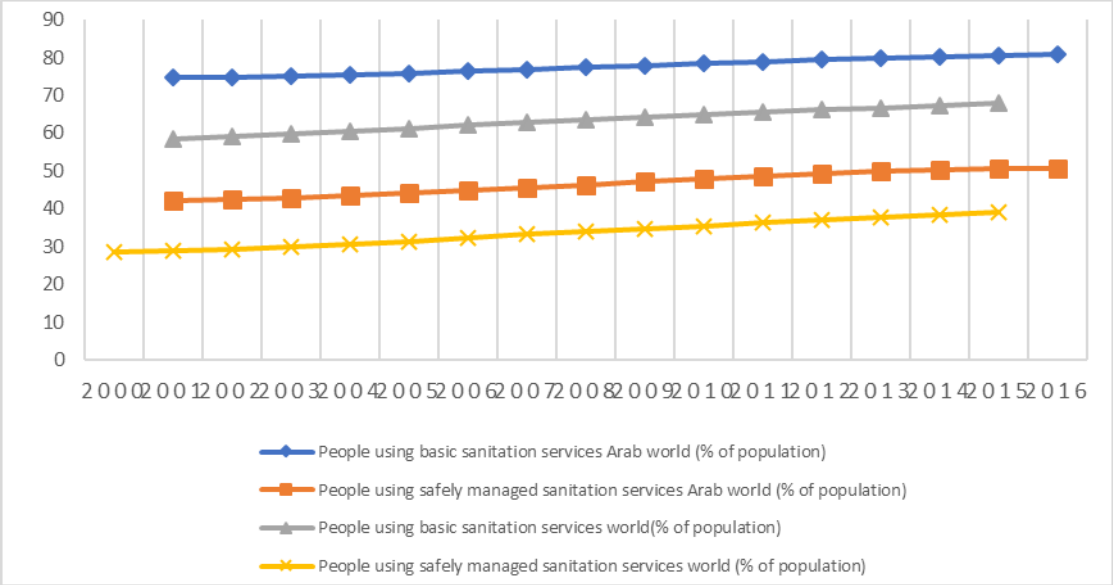

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: September 30, 2017

من الشكل 11 يتضح أن الدول العربية تعدت المعدل العالمي فيما يتعلق بمؤشري نسبة الافراد المستفيدين من الخدمات الصحية الأساسية وأولئك المستفيدين من الخدمات الصحية الآمنة. خاصة فيما يتعلق بالمؤشر الأول حيث أن جميع القيم أعلى من 50%.

[1]. أثبت التمثيل البياني للمناطق الريفية والحضرية في الدول العربية ودول العالم النتيجة نفسها

الشكل 12: نسبة الافراد المستفيدين من الخدمات الصحية الأساسية والخدمات الصحية الآمنة في المناطق الحضرية والريفية في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: September 30, 2017

يبين الشكل 12 أن الدول العربية تعدت المعدل العالمي في كل من نسبة الافراد الذين يستخدمون الخدمات الصحية الأساسية في المناطق الحضرية والريفية، فقد سجلت البلدان العربية في هذا الأخير فرقا عمًّا سجله المعدل العالمي يتراوح بين 31.69%و32.68%.والملاحظة ذاتها فيما يتعلق بالأفراد الذين يستفيدون من الخدمات الصحية الآمنة في المناطق الحضرية، وتبقى الوضعية غير معروفة بالنسبة للمناطق الريفية حيث أن البيانات غير متوفرة.

الشكل 13: نسبة مخرجات الكهرباء واستهلاك الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال الفترة 1991-2014

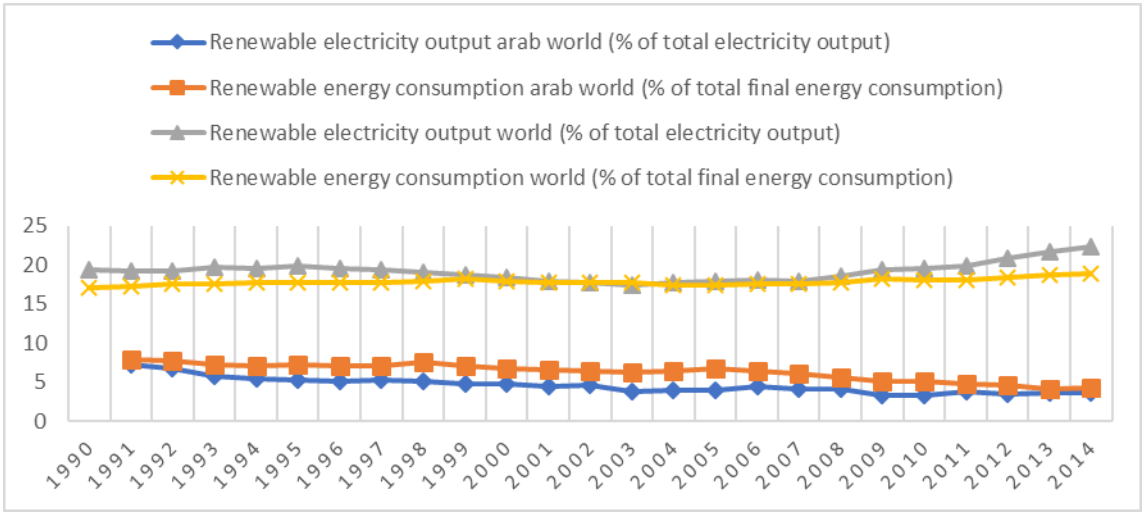

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

يعبر مؤشر مخرجات الكهرباء المتجددة عن نصيب الكهرباء المنتجة بواسطة تجهيزات الطاقة المتجددة من الإنتاج الكلي للكهرباء. من الشكل 13 فإن هذا المؤشر في الدول العربية منخفض جدا مقارنة بالمعدل العالمي وهو في تدهور مستمر على طول السلسة الزمنية، في الوقت الذي يسجل فيه المعدل العالمي تطورا من سنة إلى أخرى. وأدى ذلك إلى ازدياد الهوة، حيث بلغ الفرق بينهما أعلى قيمه عام 2014 بواقع 18.62%، بعد أن سجل أقل فرق عام 1991بقيمة بلغت12% فقط. مما يعني أن البلدان العربية لا تزال متأخرة في مجال الطاقات المتجددة وأن جهودها في هذا المجال لم تكن مثمرة. وبالمثل فإن استهلاك البلدان العربية للطاقات المتجددة متأخر جدا عن المعدل العالمي.وكما يسجل الإنتاج تراجعا فالاستهلاك كان كذلك خلاف ما يجري على مستوى العالم. وقد بلغت أكبر قيمة للهوة بينهما عام 2014 بـ 14.58% بعد أن بلغت في أسوأ حالاتها 9.38%عام 1992.

الشكل 14: نسبة مصادر المياه المحسنة في الدول العربية خلال الفترة 1990-2015

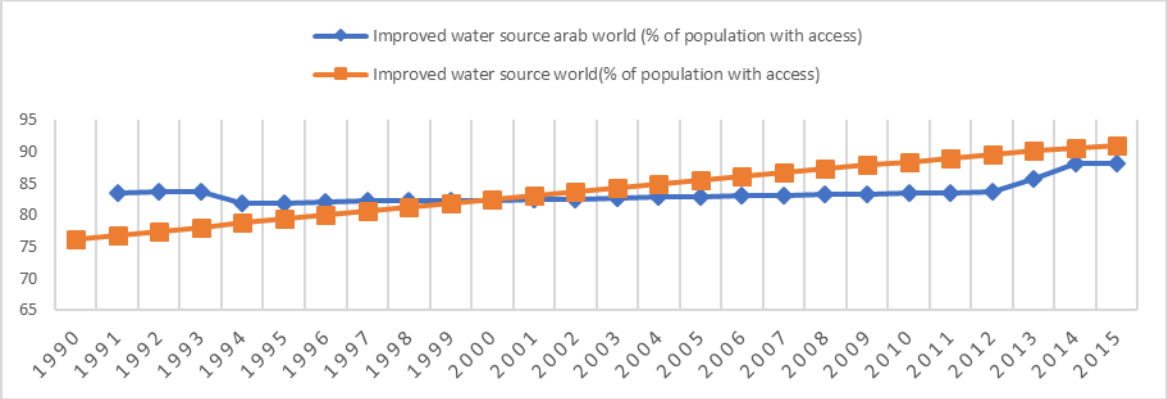

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

الشكل 15: نسبة مصادر المياه المحسنة في الدول العربية في المناطق الحضرية والريفية خلال الفترة 1990-2015

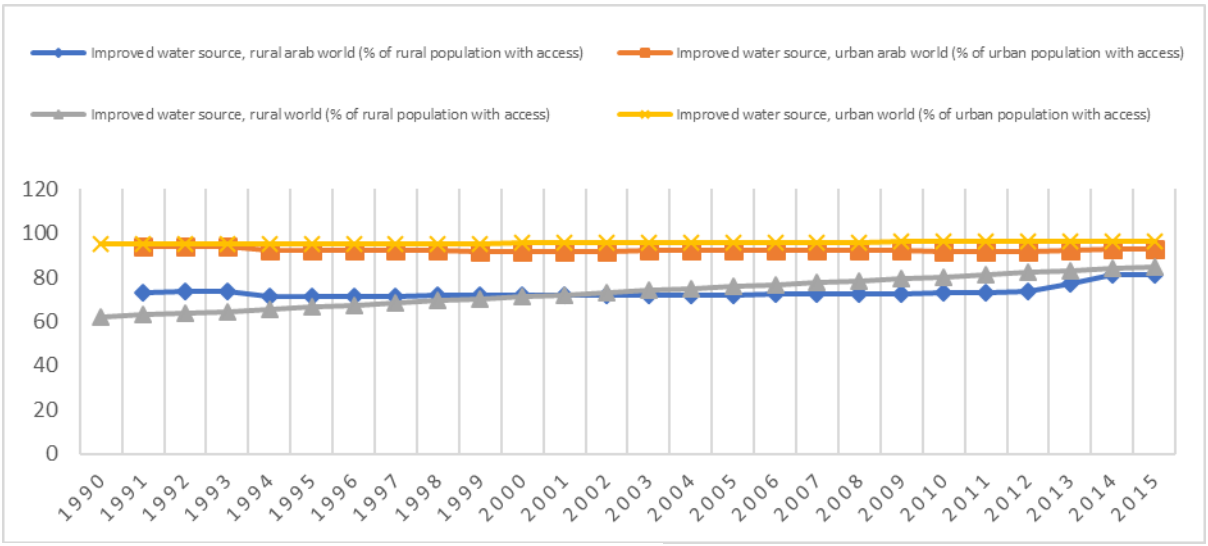

Source: http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

يبين الشكل 14 أن تحسين مصادر المياه في الدول العربية عرفت ركودا ملحوظا سيما بين سنتي 1994 و2012 بينما شهد المعدل العالمي تزايدا مستمرا على طول الفترة، لكنها سجلت انتعاشا ملحوظا بعد ذلك. والنمط نفسه من التغير عرفته نسبة تحسين المياه في المناطق الريفية سواء في الدول العربية أو على مستوى العالم كما يبينه الشكل 15. والملفت للانتباه أن قيم هذا المؤشر تكاد تكون متطابقة بين الدول العربية والعالم فيما يتعلق بالمناطق الحضرية، بل إن القيم تكاد تعرف ركودا. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن قيم هذا المؤشر بلغت معدلات مرتفعة على طول السلسلة، فقد تراوحت في الدول العربية بين91.73%و94.41% وعلى مستوى العالم تراوحت بين 95.12%و96.45%.

قد يتبادر إلى الذهن أن السبب في تدهور بعض المؤشرات السابقة إلى أن مساعي الدول العربية لم تكن جادة لتطويرها أو أن الظروف كانت أقوى من إمكانياتها أو أن هذه الأخيرة كانت مقصرة في توفير الشروط الضرورية لتحقيق التطور المطلوب. وهذا ما ترغب هذه الورقة التطرق إليه من خلال ربطبيانات المؤشرات المدروسة ببيانات واردات السلع البيئية ذات العلاقة بكل مجموعة على حدة.

ثالثا، علاقة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بواردات السلع البيئية في الدول العربية:

لقد ركزت هذه الدراسة على مجموعتين من مجموعات السلع البيئية تعدان من المجموعات الحساسة. ويتعلق الأمر بمجموعة المراقبة والتحليل والتقييم البيئي باعتبارهاتشمل ماله علاقة بالبيئة بصفة عامة، ومجموعة الإمداد بالمياه باعتبار الدول العربية تقع في منطقة حساسة تعاني من عدة نزاعات فيما يتعلق بمصادر المياه ومهددة أيضا بندرة المياه التي يعكسها محدودية مخزون المياه السطحية والجوفية وانخفاض معدل التساقط وزيادة الطلب على المياه لدفع نشاط الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي.

الشكل 16: العلاقة بين واردات الامداد بالمياه ومؤشر تحسين مصادر المياه في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016

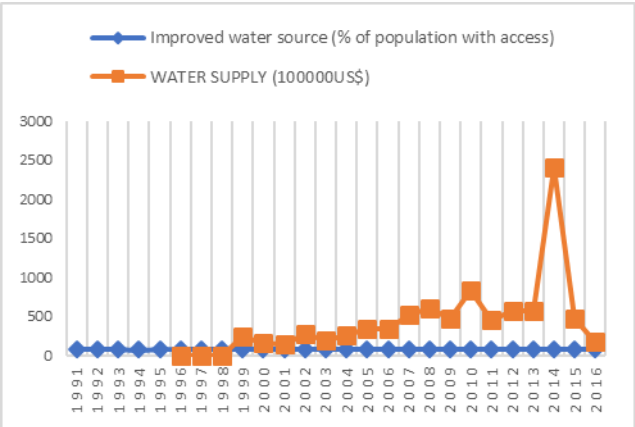

Source :https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

الشكل 17: العلاقة بين التغير في واردات الامداد بالمياه والتغير في مؤشر تحسين مصادر المياه في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016

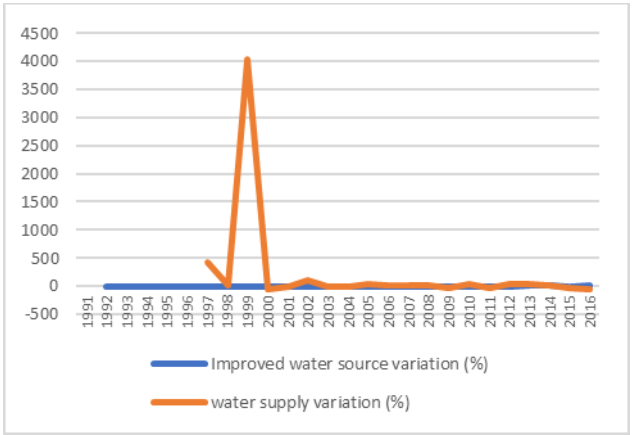

المصدر: تم حساب التغير بالاعتماد على البيانات في:

https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

لقد شهدت واردات الدول العربية من السلع البيئية ذات العلاقة بتوفير المياه تطورا ملحوظا بين سنتي 1996 و2016. لكن على ما يبدو من الشكل 16 فإنه لا يوجد هناك أي تناسق بين حركتي تطور كل من الواردات ومؤشر نسبة الأفراد الذين يستفيدون من مصادر المياه المحسنة من مجموع السكان، سواء بالنسبة للمؤشر العام أو مؤشر الريف أو المناطق الحضرية، مثلما يؤكده الشكل 17. ولا غرابة في ذلك سيما وأن قيم المؤشرات الثلاثة متقاربة جدا وتكاد لا تتغير على طول السلسلة.

الشكل 18: علاقة واردات السلع الموجهة لمراقبة وتحليل وتقييم البيئة بمؤشر المرافق الصحية المحسنة في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016

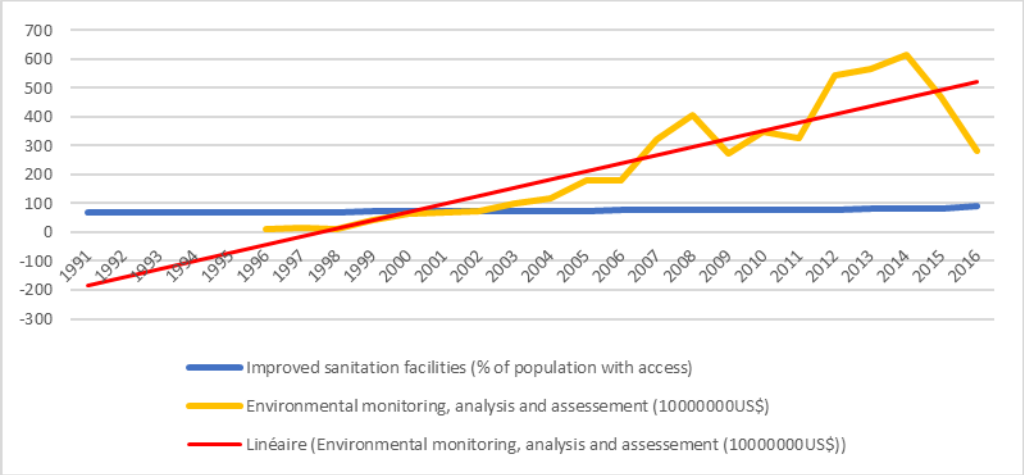

Source :https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

الشكل 19: علاقة واردات السلع الموجهة لمراقبة وتحليل وتقييم البيئة بمؤشرالأفراد الذين يستفيدون من الخدمات الصحة الأساسية في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016

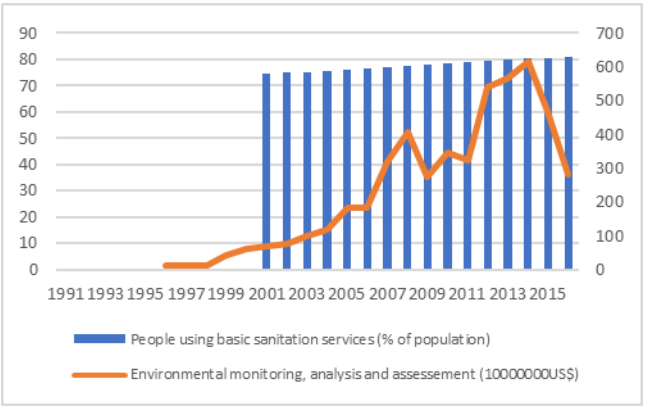

Source :https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

الشكل 20: علاقة واردات السلع الموجهة لمراقبة وتحليل وتقييم البيئة بمؤشرالأفراد الذين يستفيدون من الخدمات الصحة الآمنة في الدول العربية خلال الفترة 1996-2016

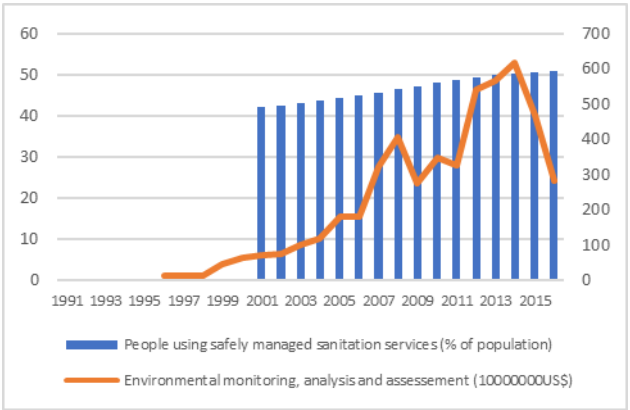

Source :https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

يبين الشكل رقم 18 أن واردات الدول العربية من السع البيئية ذات العلاقة بالتحكم في البيئة وتحليلها وتقييمها تعرف تطورا ملحوظا على طول السلسلة الزمنية كما يؤكده خط الاتجاه العام على الرغم من بعض التذبذب من حين لآخر والانخفاض الملحوظ عام 2016. لكن كما هو الحال في المجموعة السابقة فإن واردات سلع هذه المجموعة لا تؤثر في نمط تطور مؤشر نسبة المواطنين المستفيدين من تحسين المرافق الصحية. والنتيجة نفسها تنطبق على العلاقة بين واردات السلع البيئية لهذه المجموعة وكل من مؤشر نسبة الافراد الذين يستفيدون من الخدمات الصحية الأساسية ومؤشر نسبة الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات الصحية الآمنة كما يبينه الشكلان 19 و20.

وربما يعود عدم التوافق المسجل بين الواردات المدروسة والمؤشرات المقابلة لها إلى بلوغ تلك المؤشرات مستويات عليا سيما مؤشر الافراد الذين يستفيدون من تحسين الخدمات الصحية والخدمات الصحية الأساسية والخدمات الصحية الآمنة، حيث تفوق مستوياها 50%وقيمها جد متقاربة على طول السلسلة، أو ربما يعود ذلك إلى اهتمام الدول العربية بواردات مواد تستخدم في مجالات بيئية أخرى، حيث بينت دراسة سابقة حول واردات السلع البيئية أن الدول العربية منذ عشر سنوات خلت رجوعا إلى عام 1990 كانت مهتمةبواردات مواد وتجهيزات التحكم في تلوث المياه وواردات إدارة المخلفات السائلة أكثر من غيرها من المجموعات، حيث استحوذت هذه الأخيرة على نسبة تتراوح بين 41%و66%من الواردات الكلية للسلع البيئية.[1] وقد يدل على ذلك نسبة واردات السلع البيئية محل الدراسة إلى نسبة الواردات الكلية للدول العربية.

الشكل 21: واردات السلع البيئية المتعلقة بإمداد المياه ومراقبة وتحليل وتقييم البيئة كنسبة من الواردات الكلية للدول العربية من السلع والخدمات خلال الفترة 1996-2016

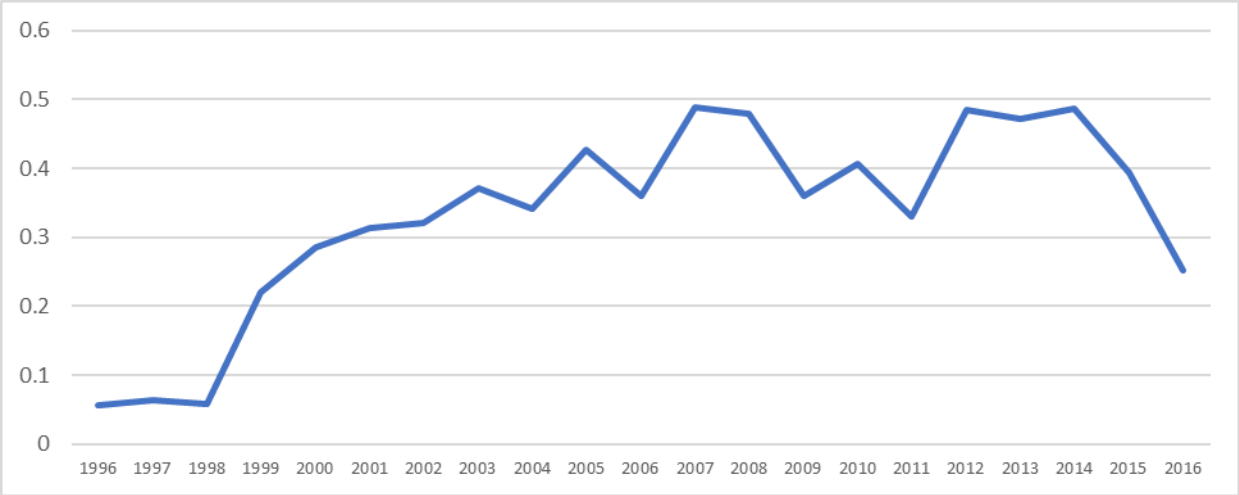

المصدر: تم حساب النسب بالاعتماد على البيانات المستقاة من

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators#, Last visited: October 8, 2017; https://comtrade.un.org/data/, Last visited : October 8, 2017 ; http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 1, 2017

[1]. انظر: فلاحي وشيخة، مرجع سابق ص.71

يبين الشكل 21 أن واردات السلع البيئية المتعلقة بإمداد المياه ومراقبة وتحليل وتقييم البيئة مجتمعة كنسبة من الواردات الكلية تعد جد ضئيلة قياسا إلى حجم مجموعة من الدول إذا ما كانت راغبة بحق في إحداث تغيير في مؤشرات التنمية المستدامة،حيث تتراوح هذه النسبة بين0.05% و0.49%.

وبالموازاة مع ذلك أشار تقرير 2016حول مؤشر التنمية المستدامة أن دول شمال افريقيا والشرق الأوسط التي تمثل في معظمها دولا عربية قد سجلت أسوأ مستوياتها في الاهتمام بمؤشرات التنمية المستدامة في الجانب المتعلق بالبيئة.[1]ويبين الملحق رقم 3 الذي يمثل لوحة المعلومات لأهداف التنمية المستدامة لآخر تقرير عالمي،أن الغالبية الساحقة لنتائج أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية تظهر باللون الأحمر دالة على تحقيق نتائج سيئة.

وفي جانب آخر للمشكلة قد تعود هذه الوضعية المسجلة إلى نقص البيانات الخاصة **بمعظم** المؤشرات وتخلف بعضها بخمس سنوات كاملة مما يؤثر على مصداقية النتائج وعلى عدم وضوح الصورة وهي مشكلة اعترف الخبراء المشاركون في متابعة المؤشرات بوجودها وبتأثيرها على النتائج.[2] ومن المعروف على عدد من الدول العربية افتقارها للبيانات إما لظروفها الأمنية وإما لنزعتها المحافظة اتجاه المؤسسات والمنظمات الدولية، منها سوريا وليبيا واليمن والسودان والجزائر وفلسطين. وقد يكون سبب النتائج أيضا عدم شروع الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم الدعم للدول الفقيرة لبلوغ الأهداف المسطرة. مما سبب انفصالا بين الواردات وبين تحقيق أهداف التنمية.

وعلى الرغم من أن هذا العنصر من الدراسة اهتم فقط بمجموعتين سلعيتين، مما يجعل وضعية واردات بقية المجموعات اتجاه المؤشرات مجهولة، إلا أنه وعلى العموم إلى غاية 2017لا توجد أي دولة عربية في المراتب العشرة الأولى في تقرير مؤشرات أهداف التنمية، وأوّل البلدان العربية مرتبة كانت الجزائر في المركز64 بعد أن احتلت المرتبة 83 في تقرير عام 2016 تليها تونس في المرتبة 65 مسجلة تراجعا عن التقرير السابق قدره أربعة عشر مرتبة.[3]

والملفت للانتباه أن حتى الدول التي تتصدر الترتيب (السويد والنرويج والدنمارك) لم تحرز العلامة الكاملة في المؤشر الكلي للتنمية المستدامة وهذا ما يعتبره خبراء التقرير تقصيرا من طرف تلك الدول للقيام بواجبها للتحسين من وضعية المتغيرات التي يتضمنها المؤشر، والحكم نفسه أطلق على الدول مرتفعة الدخل،[4] التي بدورها لم تحتل المراتب الأول في تقرير 2015 حول دول OECD من حيث الكفاءة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على حدة، حيث استحوذت كل من السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا وسويسرا على المراتب الخمس الأولى، بينما احتلت الولايات المتحدة مثلا المرتبة 29 من بين 34دولة.[5]

---

[1]. جيفري ساكس وأخرون، **مؤشر أهداف التنمية المستدمة ولمحات المعلومات، التقرير العالمي**، نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنميو المستدامة، يوليو 2016، ص.18

[2]. المرجع نفسه، ص.11

[3]. http://www.sdgindex.org/assets/files/2017/sdgi2017-data-web-final.xlsx, last visited: September 27, 2017;http://www.sdgindex.org/assets/files/sdg_index_and_dashboards_data.xlsx, last visited: September 27, 2017

[4]. ساكس وأخرون، مرجع سابق، ص.14

5. Christian Krollwith a foreword by Kofi Annan, **Sustainable Development Goals**, **Are the Rich Countries Ready**, New York: Bertelsmann Stifung, 2015, pp.54-88

الخلاصة:

من خلال وصف وضعية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030 يتضح أن الدول العربية قد وُفقت في الاعتناء ببعض المؤشرات وأخفقت في أخرى، في حدود المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات في قاعدة البنك الدولي. ومن ذلك، فإن الدول العربية تؤثر بشكل سلبي وملحوظ على تلوث الهواء على الرغم من أن انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون تنخفض من سنة لأخرى حيث يتعدى نصيب مؤشرها على مستوى العالم 50%. كما أن الوضعية البيئية تعد مزرية بالنظر إلى نسبة الاشخاص الذين يتخلصون من فضلاتهم بشكل غير مناسب في الطبيعة، حيث يفوق معدلهم إلى المعدل العالمي نسبة 50% سيما في المناطق الريفية التي تحتاج إلى الاهتمام بتنميتها أكثر من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن التنموي.والأسوأ مما سبق علاقة الدول العربية بالطاقات المتجددة، حيث تبقى متأخرة عن المعدل العالمي فيما يتعلق بمؤشر مخرجات الكهرباء المتجددة إلى نصيب الكهرباء المنتجة بواسطة تجهيزات الطاقة المتجددة من الإنتاج الكلي للكهرباء ومؤشر استهلاكها أيضا.

وفي جانب آخر تعد الدول العربية أفضل من مثيلاتها على مستوى العالم على طول السلسلة فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يستفيدون من تحسين للمرافق الصحية سواء بالمؤشر العام أو مؤشر المناطق الريفية أو الحضرية، وتعدت النسبة في آخر سنة 90%. والوضعية نفسها بالنسبة لمؤشر عدد الأشخاص الذين يستفيدون من الوقود النظيف وتكنولوجيات الطبخ كنسبة من عدد السكان، فهي أفضل من المعدل العالمي وبلغت في أسوأ أحوالها 76.6%. وبالمثل فإن الدول العربية تفوقت على المعدل العالمي في كل من مؤشر نسبة الافراد المستفيدين من الخدمات الصحية الأساسية وأولئك المستفيدين من الخدمات الصحية الآمنة. أما الاحصائيات المسجلة لمؤشر نسبة الأفراد المستفيدين من الكهرباء فتكاد تتطابق مع المعدل العالمي. وتشهد الدول العربية بالموازاة مع ذلك وضعية ممتازة في مؤشر تحسين مصادر المياه الذي بلغ أرقاما قياسية في المناطق الحضرية. وتعرف الوضعية العامة للمؤشر تطورا ملحوظا منذ 2012 بعد أن سجلت ركودا لعدة سنوات ولفترة تعد طويلة.

غير أن الربط بين بعض تلك المؤشرات وواردات الدول العربية من السلع البيئية بيَّن عدم وجود علاقة بينهما، وقد يعود ذلك لعدد من الاعتبارات منها بلوغ المؤشرات المختارة لمستويات عليا وتقارب قيمها على طول السلسلة المدروسة. أو ربما يعود ذلك إلى اهتمام الدول العربية بواردات مواد تستخدم في مجالات بيئية أخرى غير المدروسة في هذه الورقة.

ونظرا لنقص البيانات وقِدم بعضها وحداثة التقارير الخاصة بمشروع مؤشرات التنمية المستدامة بالإضافة إلى حداثة المشروع نفسه والحداثة النسبية لاهتمام الدول العربية بالسلع البيئية التي تعود فقد إلى عشر سنوات خلت، من الخطأ اصدار حكم نهائي مفاده عدم تمكن هذه الأخيرة من بلوغ أهداف التنمية أو فشلها في الربط بين واردات السلع البيئية ومؤشرات تلك الأهداف. خاصة وأن جمع احصائيات المؤشرات في الفترة الممتدة بين 1990 و2015كان اجتهادا من قبل قاعدة بيانات البنك الدولي، وتم تسجيلها في فترة تعتبر خارج حدود التاريخ الذي انطلقت فيه المبادرة الدولية لترقية التنمية المستدامة. وما يشفع للدول العربية أيضا أن الدول المتقدمة

نفسها والدول التي احتلت المراتب الأولى في المؤشرات تتعرض لانتقاد من قبل خبراء التقرير السنوي للتنمية المستدامة بوصفها بالتقصير في القيام بواجبها اتجاه الأهداف المسطرة من قبل المشروع.

التوصيات: إن التحليل السابق لنتائج البحث يؤدي إلى الخروج بالعديد من التوصيات، خاصة وأن مشروع أهداف التنمية المستدامة في أفاق 2030لا يزال حديثا، مما يمنح الدول العربية المزيد من الوقت للحاق بركب الدول التي حققت التنمية المطلوبة حتى خارج هذا المشروع. ومن ثم، على الدول العربية القيام بما يلي:

-بذل قصارى جهدها من الآن للقيام بواجبها التنموي،وأن تضع نصب أعينها النتائج السنوية لتقرير أهداف التنمية المستدامة؛أولا لتحسين حياة المواطن العربي سيما فيما يتعلق بالجانب البيئي، وتحسين صورتها في مختلف التقارير الدولية في المقام الثاني؛

- الاستمرار في تحسين القائمة العربية للسلع البيئية ومحاولة فرضها تدريجيا على طاولة التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة، من منطلق أن هذه القائمة تحتوي على السلع البيئية التي تمنح للدول العربية ميزة تنافسية دولية إذا ما استفادت من تخفيضات جمركية، أو على الأقل التنسيق مع بقية الدول النامية للتفاوض أكثر على السلع البيئية من الصنف ب؛

- العمل سويا وتبادل الخبرات فيما بينها خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بكافة تفاصيل مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك بالاستفادة من المكتسبات العربية مثل الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة والمنظمات العربة المتخصصة المنشأة في ظل جامعة الدول العربية؛

- تنشيط الواردات العربية من السلع البيئية التي تتوافق مع الاحتياجات البيئية الحقيقة للدول العربية مثل إدارة المياه وإنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة وإدارة النفايات الصلبة والسائلة، وتوجيه المستورد من تلك السلع لخدمة نفس الاحتياجات.

الملاحق:

الملحق 1: القائمة الموحدة للسلع البيئية لـ*OECD* و*APEC* منظمة حسب نوع الخدمات البيئية المقدمة ومرمزة حسب التصنيف *HS* ذو الستة أرقام[1]مقابل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030

Development goal[2]	الموجودة في APEC ولا توجد في OECD	السلع المشتركة بين OECD وAPEC
	اولا. إدارة التلوث، **pollution management**	
	1. التحكم في تلوث الهواء، Air pollution control	
CO2 emissions (kg per 2010 US$ of GDP), CO2 emissions (kg per 2011 PPP $ of GDP) CO2 emissions (kg per PPP $ of GDP) PM2.5 air pollution, mean annual exposure (micrograms per cubic meter) PM2.5 air pollution, population exposed to levels exceeding	840410,840420,840510,841459	841410,841430,841440,841480,841490, 842139,842199,252100,252220,281610, 701990,841960,841989,841780,851410, 851420,851430,851490,842490

[1]. تتكرر أرقام بعض السلع باعتبارها تقدم أكثر من خدمة، وبعض السلع لا تظهر في الجدول لعدم وجود ترميز موافق لها. وللحصول على أسماء السلع المقابلة للرموز أنظر:
http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regdnld.asp?Lg=1

[2]http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/source/1296/concepts/series# (September 23, 2017)

Development goal[2]	الموجودة في وAPEC ولا توجد في OECD	السلع المشتركة بين OECD وAPEC
WHO guideline value (% of total)		
	2. إدارة المخلفات السائلة، Wastewater management	
	460120,560314,591190,842833,843680,847990	841430,841440,841480,841490,252100,252220,280110,281410,281511,281512,281610,281830,282010,282090,282410,283210,283220,283510,283521,283822,283523,283524,283525,283526,283529,380210,842121,842129,842199,842119,842191,392690,580190,730900,731010,731021,731029,841000,841011,841012,841013,841090,841780,842381,842382,842389,842490,851410,851420,851430,851490,732510,841320,841350,841360,841370,841381,848110,848130,848140,848180,902610,902620,
	3. إدارة النفايات الصلبة، Solid waste management	
People practicing open defecation (% of population) People practicing open defecation, rural (% of rural population) People practicing open defecation, urban (% of urban population) Population living in slums (% of urban population)	846291,847290,850590	681099,780600,851629,901320,392490,960310,960350,980390,392020,842220,847439,847982,847989,841780,841790,851410,851420,851430,851490
	4. تنظيف وإعادة تأهيل التربة، Remediation and cleanup	
	230210,890710,890790	851629,901320,854389
	5. ضبط الضوضاء والاهتزازات، Noise and vibration abatement	
		840991,840999,870892
	6. التقييم والتحليل والرصد البيئي، Environmental monitoring, analysis and assessement	
Improved sanitation facilities (% of population with access) Improved sanitation facilities, rural (% of rural population with access) Improved sanitation facilities, urban (% of urban population with access) People using basic sanitation services (% of population) Investment in water and sanitation with private participation (current US$) People using safely managed sanitation services, rural (% of rural population) People using basic sanitation services, urban (% of rural population) People using basic sanitation services, rural (% of rural population) People using safely managed sanitation services (% of population) People using safely managed sanitation services, urban (% of urban population) Terrestrial and marine protected areas (% of total territorial area)	690210,690220,690290,690310,690320,690390,690919,701710,701720,701790,841940,901540,901580,901590,902229,902290,902590,902830,902890,903020,903031,903039,903083,903089,903090,903110,903120,903130,903190,903290,903300	902511,902519,902580,902680,902690,902710,902720,902730,902740,902750,902780,902790,903010,903149,903180,903220,903281,903289,903210
	ثانيا. السلع والتكنولوجيات الأنظف، Cleaner technologies and products	
	1. العمليات والتكنولوجيات الفعالة النظيفة، Cleaner/resource efficient technologies and processes	
Access to clean fuels and technologies for cooking (% of	847410,847432	

Development goal[2]	الموجودة في APEC ولا توجد في OECD	السلع المشتركة بين OECD وAPEC
population) Access to electricity (% of population) Access to electricity, rural (% of rural population) Access to electricity, urban (% of urban population) Public private partnerships investment in water and sanitation (current US$) Investment in energy with private participation (current US$) Renewable electricity output (% of total electricity output) Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)		
	2. المواد الفعالة النظيفة، Cleaner/ressource efficient products	
		280110,320910,320990
	ثالثا. مجموعة إدارة الموارد، Resources management group	
	1. التحكم في الهواء الداخلي، Indoor air pollution control	
	2. إمداد المياه، Water supply	
Improved water source (% of population with access) Improved water source, rural (% of rural population with access) Improved water source, urban (% of urban population with access)		280110,220100,285100,391400
	3. المواد المرسكلة(إعادة تدوير)، Recycled materials	
	4. معدات الطاقات المتجددة، Renewable energy plant	
	850231	841911,841919,854140,290511,220710, 841911,841919,854140,290511,220710
	5. إدارة وتخزين الطاقة والحرارة، Heat/energy saving and management	
		381500,700800,701990,841950,841990, 853931,902810,902820,903210
	Sustainable agriculture and fisheries, Sustainable foresty, Natural risk management, Eco-tourism, Other	

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثين بالاعتماد على:

Commission on Trade in Goods and Services, Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries, Non-Edited Version, Document N°TD/B/COM.1/EM.21/CRP.1 (July 3, 2003), p.14.(Adapted); http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/source/1296/concepts/series# (September 23, 2017)

الملحق 2: شكل توضيحي لأهداف التنمية المستدامة في أفاق 2030

المصدر: جيفري ساكس وأخرون، **مؤشر أهداف التنمية المستدمة ولمحات المعلومات، التقرير العالمي**، نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة، يوليو 2016، ص.12.

الملحق 3: لوحة المعلومات لأهداف التنمية المستدامة للدول العربية عام 2017

Source : SDG Index and Dashboards Report 2017, https://public.tableau.com/profile/anastasiya.kostomarova#!/vizhome/SDGIndex2017RegionalDashboards_DRAFT/REGIONALDASHBOARDS?publish=yes, Last visited: October 8, 2017

المراجع:

1. جيفري ساكس وأخرون، **مؤشر أهداف التنمية المستدمة ولمحات المعلومات، التقرير العالمي**، نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة، يوليو 2016
2. فلاحي، صالح وليلى شيخة، "واقع تحرير تجارة السلع البيئية في الدول العربية"، مجلة **بحوث اقتصادية** عربية، العدد 50، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص.57-76
3. Claro, Edmundo & Nicolas Lucas, "Trade Flows and Domestic Policy Considerations in Environmental Goods", **Delivering Sustainable Development in Negotiations on Environmental Goods and Services**, An ICTSD Informal Roundtable (ICTSD: Geneva, 12-13 October 2006)
4. Commission on Trade in Goods and Services, Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries, Non-Edited Version, Document N° TD/B/COM.1/EM.21/CRP.1 (July 3, 2003)
5. Hamwey, Robert M., **Environmental Goods**: **Where Do the Dynamic Trade Opportunities for Developing Countries Lie?** (Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development –ICTSD, December, 2005)
6. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/, Last visited: September 27, 2017
7. http://databank.worldbank.org, Last Visited: October 8, 2017
8. http://www.sdgindex.org, last visited: September 27, 2017
9. Kroll, Christian with a foreword by Kofi Annan, **Sustainable Development Goals**, **Are the Rich Countries Ready**, New York: Bertelsmann Stifung, 2015
10. Khatun, Fahmida A, **Environmental Debates in the WTO**: **Defining Bangladesh's Interests**, Centre for Policy Dialogue-CPD Occasional Paper Series, Paper N° 35 (Dhaka, Bangladesh: CPD, February, 2004)
11. Mytelka, Lynn, **Technology Transfer Issues in Environmental Goods and Services**, **An Illustrative Analysis of Sectors Relevant to Air-pollution and Renewable Energy**, Issue Paper No. 6 (Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development –ICTSD, 2007)
12. Sustainable Development and Productivity Division of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **The Liberalization of Trade in Environmental Goods and Services in The ESCWA and Arab Regions**, Document N° E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1 (ESCWA, 22 October 2007)
13. Sustainable development Knowledge Platform, https://sustainabledevelopment.un.org, Last visited: September 27, 2017
14. UNCTAD, **Trade and Environment Review 2003** (New York and Geneva: United Nations, 2004)